الإدارة العسكرية البريطانية وموقفها من القوميات والأقليات الدينية في العراق (١٩١٤-١٩٢٠)

د.سيف عدنان ارحيم القيسي
الجامعة العراقية - كلية الآداب

الملخص

لذلك استغلت الإدارة العسكرية البريطانية التناقضات الدينية والمذهبية والمناطقية القائمة في العراق لتوظفها لمصلحتها وديمومة وجودها،فضلاً عن ذلك شجعت القوميات والطوائف على تحقيق الانفصال وتجزئة المجزأ وهذه إشكالية العراق اليوم ومنها تنطلق إشكالية هذه الدراسة التي نحن بصددها.

تهدف الدراسة بحث الإدارة العسكرية البريطانية وآلية تعاملها مع القوميات والأقليات الدينية في العراق من عشية الاحتلال عام ١٩١٤م وحتى إعلان الحكم الأهلي في العراق ١٩٢٠م مبينة بالشواهد والوقائع التأريخية كيفية افتعالها للأزمات الداخلية في العراق،ولاسيما موضوع الأقليات وهي فرصة لها للبقاء والنفوذ وهذا ما حصل واقعاً.

مهما يكن من امر،أن الإدارة البريطانية وسياسة التجزئة التي اعتمدتها تجاه العراق توضح مدى اعتمادها على الأقليات القومية والدينية لتحقق بدورها مآربها في المستقبل وتلعب على وتر تلك الأقليات بحجة الدفاع عن حقوقها المسلوبة للضغط على الحكومة العراقية وهذا ما تحقق فيما بعد من خلال استخدام ورقة الآثوريين والكرد مستغلة مشاعرهم الدينية والقومية الرافضة لحكم الأكثرية العربية وهذا ما جعل فيما بعد بريطانيا تحقق من خلاله مصالحها.

وهذا الأمر قد أحدث شرخاً في داخل بنية المجتمع بقى العرق يعاني منه إلى الوقت الحاضر نتيجة لتكريس تلك السياسة.

British Military Administration and its attitude of Ethnicities Religious Minorities in Iraq (1914-1920)

Dr. Saif Adnan Irhayyim
Iraqi University - College of Arts

Abstract

The Interests of British Military in Iraq was not based upon unified vision for the Iraqi identity ,it worked on breaking that identity and deal with the different ethnic and religious minorities and tried to bring it to its side and use it and its figures in the governmental position ,the aim was to make these minorities and here to the Britain to achieve its purposes and strategies in Iraq also vowed to provoked discord social conflicts between the components of Iraqi society.

However , the British military administration depended the portioning and deepen the cracks by depending on ethnic as well as religious minorities to achieve its plans in the future and plays on the string of these minorities under the pretext of defending it and its deprived rights , it was the alibi were allathurion and Kurds were used later through the use of their religious sympathies and feelings that reject the rule of majority of Arabs.

This issue aimed to create conflicts and states of instabilities inside Iraq.

المقدمة

ارتبط العراق من الناحية الجيولوجية بالكتلتين العربية والإيرانية الواقعة بين منطقة جبال زاجروس وطوروس ،ولازال يشكل هذا الموقع أهمية في النواحي السياسية والجيولوجية والبشرية،فيلاحظ أنّ حدوده الطبيعية مفتوحة أمام معظم المناطق والدول المجاورة خلال مراحل الحرب والسلم وعبر كل حقب التاريخ بما فيها خضوعه للنفوذ والسيطرة العثمانية ولأكثر من أربعة قرون مضت،فقد ارتبط بالدولة العثمانية في ظروف قوتها وضعفها،ولذلك أضحت مميزات موقعه الجغرافي وموارده وإمكانياته محط أنظار القوى الدولية الكبرى(بريطانيا-فرنسا-روسيا-المانيا)،فضلاً عن ذلك الاستحواذ على خيراته وفي مقدمتها النفط واستغلال شبكة المواصلات ولهذا تغلغلت الشركات التجارية في ولايات العراق الثلاث.

كتب بعض الرحالة الأجانب مؤلفات وثقت الجوانب الحياتية والجغرافية والدينية والاجتماعية في العراق،ومنها رحلة المقيم البريطاني في بغداد كلوديس جيمس ريج(James Rich Claudius)وما بعدها في الموصل عام ١٨٢٠م كما تعرف الرحالة والسياسيون البريطانيون على مكونات المجتمع العراقي من المسلمين واليهود والمسيحيين والقوميات المتعددة كالعرب والكرد والتركمان تجمعهم روح التعايش السلمي،فحاولوا خرقها بكل وسائلهم والطرق المتاحة لهم ومنها توثيق العلاقات مع العشائر العراقية العربية والكردية محاولة إضعافها وتحديد صلتها بالدولة العثمانية،ولم يكتفوا بذلك بل عملوا على تشجيع القوميات والطوائف على إقامة دول مستقلة بذاتها تدعمها بكل الإمكانيات المادية والمعنوية،ولاشك أن تلك السياسة حققت بعض خطوات النجاح عن طريق استمالتها بعض من وعدتهم بالاستقلال عن الدولة العثمانية دون ان تظهر لهم حقيقة ما دار في كواليس الغرف المغلقة بين بريطانيا-فرنسا-روسيا القيصرية من تقسيم الدول العثمانية والولايات التابعة لها ومنها العراق ليكون في أطار مطامع بريطانيا بموجب اتفاقية سايكس-بيكو عام ١٩١٦م.

ولكن السؤال هل كان الهدف من تقارب بين الجانبين ورفع راية الدفاع عن حقوق الأقليات هدفه صيانة حقوق الأقليات أو الهدف منه خلق مكونات مجتمعية منقسمة قد تفجر أزمة داخلية في أي وقت.

لذلك استغلت الإدارة العسكرية البريطانية التناقضات الدينية والمذهبية والمناطقية القائمة في العراق لتوظفها لمصلحتها وديمومة وجودها،فضلاً عن ذلك شجعت القوميات والطوائف على تحقيق الانفصال وتجزئة المجزأ وهذه إشكالية العراق اليوم ومنها تنطلق إشكالية هذه الدراسة التي نحن بصددها.

تهدف الدراسة بحث الإدارة العسكرية البريطانية وآلية تعاملها مع القوميات والأقليات الدينية في العراق من عشية الاحتلال عام ١٩١٤م وحتى إعلان الحكم الأهلي في العراق ١٩٢٠م مبينة بالشواهد والوقائع التأريخية كيفية افتعالها للأزمات الداخلية في العراق،ولاسيما موضوع الأقليات وهي فرصة لها للبقاء والنفوذ وهذا ما حصل واقعاً.

تمهيد:العراق في الأستراتيجية الاستعمارية أواخر القرن التاسع عشر

إن حقيقة فهم فحوى سياسات الدول الكبرى في المشرق العربي يلزم العودة إلى سياساتها أواخر القرن التاسع عشر وبيان الدوافع السياسية والاقتصادية والعسكرية والدينية،ومنها الإطماع الاوربية الممثلة ببريطانيا وفرنسا،وقد ساعدتها عوامل فرضت هيمنتها على المنطقة ومنها الأقليات القومية والدينية في الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية التي ازدادت ضعفاً وتفككاً [١].

لاشك أن عوامل الضعف التي شهدتها الدولة العثمانية أسهمت في تسهيل مهمة القناصل ووكلاء الدول الاوربية وزادت من تدخلهم في الشؤون الداخلية للدولة [٢]،فقد كان النشاط البريطاني على اشده في العراق[٣].كان للبعثات التبشيرية دور مهم في بث المفاهيم الأوربية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر وقد كان للبعثات التبشيرية ودورها في بث المفاهيم الأوربية ومنها تأسيس المدارس ومنها مدارس(الاليانس)اليهودية التي تأسست في مدن العراق ومنها الموصل والكاظمية والحلة والعمارة تحت إشراف الدكتور دبليو أي ويكرام(Wikram. E.W) اذ نشطت في شمالي العراق و جنوبه وأسست لها مدرسة في العمادية.كما أن دعم القنصل الفرنسي للإرساليات الدينية الكاثوليكية كان على أشدّه وفي الوقت نفسه تأسست مدرسة المانية أول مره في الموصل عام ١٩٠٩ ولكنها لم تستمر طويلاً وبعدها كثر تردد البعثات الألمانية للتنقيب عن الآثار العراقية[٤].

لم يقتصر النشاط التبشيري على البعثات التبشيرية البريطانية والفرنسية بل تعدى الأمر الى البعثات التبشيرية الأمريكية هذه المرة التي بدأت مع كونها لم تشترك بأي نشاط في ذلك الصراع إلاّ أنها خاضت صراعاً من أجل الحصول على الأسواق لتصريف منتجاتها الصناعية والاشتراك في التجارة العالمية،وكشفت الوثائق الأمريكية بدورها وبشكل واضح عن نشاطات المبشرين التجسسية في تزويد حكوماتهم بمعلومات تفصيلية عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية،وأخذت البعثات التبشيرية الامريكية البروتستانتية بالتزايد في الأقسام الشمالية من العراق ولاسيما في الموصل منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر،وكان مدعوماً من قبل بريطانيا المساندة للبروتستانتية تجاه الكاثوليكية الفرنسية والتي شكلت تهديداً خطيراً لمصالحها،وبسبب تلك الظروف المساعدة تتابع قدوم المبشرين الامريكان من أمثال بركنز(Perkins)وفورد(Ford) إلى الموصل والمناطق الكردية أيضاً،وكانوا يقدمون لهم الخدمات الطبية والتعليمية التي يفتقر اليها سكان تلك المناطق بسبب إهمال السلطات الحكومية لسكان تلك المناطق[٥].

سجلت وقائع الحرب العالمية الأولى المحك الذي ركزت بريطانيا نفسها في مصر ثم لتحدد نقاط بقائها في العراق بوصفه موقعاً وسطاً بين مصر والهند وهكذا تجسدت المواقف البريطانية بناء على استراتيجية واضحة بدفع من الرأسمال البريطاني التجاري في محاولة لإيجاد اسواق وموارد أولية قد تصاعد مع أهمية المنطقة من الناحيتين الدفاعية والإستراتيجية[٦]

الأساليب البريطانية في استيعاب الأقليات وتوظيفها في العراق

سعى القناصل والوكلاء البريطانيون إلى كسب ثقة طوائف العراق بهدف الحصول على نفوذ في البلاد،وعملوا على اختراق منظومة العشائر الكردية وأثارة مشكلة العشائر العربية [٧].

وكان للمناطق الشمالية والتي يقطنها الأكراد بوصفها أجزاء غنية ومهمة من الناحية الإستراتيجية مكان خاص في التوجهات البريطانية مما دعا مسؤوليها وبعض تجارها للسعي بمختلف الوسائل لتعزيز نفوذهم فيها بغية تأمين الطرق البرية الموصلة إلى الهند والسيطرة على منطقة واسعة وحساسة من الشرق الأوسط من خلال إحكام السيطرة على شمالي العراق،وتحديد الطرق المهمة والمواقع الاستراتيجية التي وصلها عدد من الضباط البريطانيين[٨].

كرست الإجراءات التي اتخذتها الإدارة البريطانية في تعزيز نفوذها في العراق ومن هذه الاجراءات لجوئها إلى منح التأييد القوي للمصالح التجارية البريطانية ولاسيما في العراق،فلما طلب خط الملاحة العائد لشركة لينج الإذن من الحكومة العثمانية بتشغيل باخرة ثالثة في دجلة أولت الحكومة البريطانية دعمها التام للشركة،فقد كتب لويد جورج الى السر تشارلس هاردنغ في ١٨ كانون الأول ١٩٠٦ يؤيد له دعم الشركة **"إن أبادر القول أن أي إضعاف لوضعنا الحاضر في دجلة لا يعني فقط إضعاف مركزنا برمته في بلاد مابين النهرين،بل يعني كذلك زيادة مقابلة في التجارة ونشاط الألمان"**[٩]،وقد اتسع هذا النشاط واكتسب بعداً اخر مع اتساع اساليب الاستعمار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأصبح عاملاً مهماً للتصارع بين الدول على إخضاع البلاد المضطهده،فلم يكن الاستعمار مقتصراً على القوة العسكرية والنشاط الاقتصادي بل عملوا على اتباع سياسة قائمة على الأمور الأتية:

١-إغراء القوميات المنضوية تحت لواء الدولة العثمانية بمنحهم الاستقلال في حال الانتفاض على الدولة العثمانية.

٢-استخدام الأساليب الإنسانية لتحقيق أهداف وتوسعات استعمارية في العراق عن طريق حماية الأقليات الدينية[١٠].

ويظهر أن هذا التقارب مع القوميات أخذ بعداً أكثر قوة من قبل،لاسيما بعد انقلاب الاتحاديين عام ١٩٠٨ عندما صرح قادة جمعية الاتحاد والترقي**"أن الأمة العثمانية كانت وستظل هي الأمة الحاكمة في السلطنة العثمانية وأن العثمانيين يتمتعون بحقوق وامتيازات سامية بصفتهم فاتحين،فلا مجال إذاً للاعتراف بحقوق مساوية للعناصر العرقية الأخرى"**[١١]،وكان هذا التصريح كافياً ليولد شعور بالتمرد على الدولة العثمانية آنذاك.

مع ذلك فإنه لم يحدث أي تعديل في سياسة الأوساط العثمانية الحاكمة إزاء الشعوب غير التركية بعد انتصار الاتحاديين في عام ١٩٠٨،بل على العكس من ذلك سرعان ما ظهرت منطلقات جديدة وهي خيبة في نفوس هؤلاء السكان تجاه الاتحاديين ومنها أمور أخرى بدأت تمس حياة الفرد اليومية بصورة مباشرة والتي أسهمت في انتقاد الاتحاديين ليوظف ذلك الموقف ضدهم[١٢].وفي تقرير بريطاني أوضح اهداف دولته تجاه السكان المحليين مستفيدين من موقف السكان العدائي للاتحاديين**"لم يكن لدينا سبيل للاعتقاد بأنهم كانوا معادين كلياً للعثمانيين،وفعلاً فأن المليون أو أكثر من السكان لم يكونوا كذلك،ولكن أملنا يعتمد على قدراتنا في إقناعهم منذ البداية أنْ ينتابنا نحوهم ونحو معتقداتهم طيبة وبذلك نستطيع إبقائهم على الحياد فبدعوتنا نسوي خلافاتنا مع العثمانيين دون التأثير عليهم"**[١٣].

وكان من بين جهود تعزيز مركز بريطانيا إرسال الارساليات ومنها الارسالية الطبية في الموصل العائدة إلى الجمعية الارسالية لكنيسة انكلترا فيما بين النهرين،وكادت أن تنهي أعمالها لعدم توفر الأموال لولا تدخل الموظفين البريطانيين لضمان استمراريتها وبهذا كتب لويد جورج في مذكرة بتاريخ ٣ ايلول ١٩٠٧ قائلاً:**"يجب أن ندرك بوضوح من وجهة النظر السياسية،أن وجود الإرسالية وعملها لهما أهمية عظيمة وبعيدة المدى،ومن المتعين على المصالح البريطانية كذلك،إما أن تتطور سريعاً أو أن تتدهور على مدى العقد القادم من السنين،نظراً للتطور الذي بشر بفتح هذه البلاد للاستثمار والمنافسة الاجنبيتين،ويبدو أن من غير المستحسن جداً التفريط بمثل هذه الوسيلة القوية من وسائل نشر الحضارة والنفوذ السياسي"**،وقد أمكن للإرسالية في الموصل أنْ تستمر في البقاء بمعونة من القنصلية البريطانية في بغداد،وقد زودت القنصلية اعتباراً من ١٩٠٦ إحدى المدارس اليهودية بأموال لقاء المباشرة بتدريسها للغة الانكليزية[١٤].

<u>الاحتلال البريطاني للعراق وتشكيل الادارة العسكرية</u>

عند اندلاع الحرب العالمية الأولى في آب ١٩١٤م وانضمام الدولة العثمانية إلى جانب المانيا وانضمامها إلى كتلة الوسط في الخامس من تشرين الثاني ١٩١٤م،نزلت القوات البريطانية الفاو في السادس من تشرين الثاني ١٩١٤ ومن ثم خاضت غمار حرب ضد القوات العثمانية المتواجدة في العراق واستمرت الحرب على العراق خلال المدة ١٩١٤-١٩١٨[١٥].

وحينما اكملت الجيوش البريطانية احتلالها للعراق انتهت مهمة المراكز التجارية ودبلوماسية تعزيز النفوذ إلى السيطرة البريطانية المباشرة وإتباع اساليب تثبيت الوجود البريطاني القائم على اساس تكريس سياسة الاستيلاء والسيطرة وإقامة نظام احتلال مطلق وهو ما عرف بالإدارة العسكرية البريطانية للعراق(١٩١٤-١٩٢٠)،وبدأت الادارة البريطانية في العراق ببناء تنظيماتها على شكل مؤسسات يديرها القادة العسكريون وكانت سياساتهم قائمة على فرض القوانين والأنظمة الهندية التي أثارت امتعاض السكان منها[١٦]،وعلى ما يبدو أنّ الإدارة العسكرية البريطانية وجدت ضالتها في الأقليات من اليهود والمسيحيون لشغل الوظائف الحكومية.

ومع الاعتراضات على نظام الإدارة العسكرية البريطانية بينت بريطانيا عن عزمها البقاء في العراق حتى لو شكلت حكومة تمثل الشعب العراقي فيشير أحد الضباط البريطانيين في العراق برترام توماس عن الاستقلال**"كيف نعطي الاستقلال الناجز والنهائي لشعب لا يعي معنى السياسة،وفي كثير من الأماكن لا تجد ذكراً أو معنى لكلمة حكومة على الإطلاق كيف تقيم حكومات وإدارات وطنية تقودهم إلى التخلص من التخلف وتمكينهم من حق الاختيار في بلد غالبية رجاله من الجهلاء"**[١٧].

وثمة مجموعة من الافتراضات حول الحكم كانت أكثر تعقيداً من المفهوم الصريح للحكم الاستعماري المباشر وبات على البريطانيين إقامة دولة تستمد فيها الحكومة من ساكني البلاد ومع ذلك سيحتفظ البريطانيون بما يكفي من السلطة السياسية لضبط السياسات والقرارات غير المقبولة التي تتخذها الحكومة الوطنية،وتمثل الأمر اللازم بإفساد علاقاتها مع الدولة العراقية[١٨].

وهذا ما دفع بريطانيا لتوظف من بقائها بعد فرض الانتداب البريطاني على العراق بشكل رسمي بموجب صك الانتداب الصادر من عصبة الأمم في ٢٥ نيسان ١٩٢٠م التي ابرمت كنتيجة لتصفية الدولة العثمانية وإدخال مبدأ **"حماية الأقليات"**في صكوك الانتداب لتبرير وجودها الدائم والعمل على التفتيت القومي[١٩].

بل تحولت مسألة حماية حقوق الأقليات الدينية والعرقية إلى عقبة في تشكيل المملكة العراقية في عام ١٩٢١ عندما أجري استفتاء حول ترشيح فيصل بن الحسين ملكاً على العراق،فلقد طالب أصحاب الديانات والأقليات بإضافة بند في التصويت ينص على حماية حقوق الأقليات السياسية والثقافية[٢٠].

اتفاقية سايكس- بيكو ١٩١٦ ومشروع التقسيم

ركزت بريطانيا نشاطها في العراق بعد تزايد النفوذ الألماني ومحاولته مد سكة حديد بغداد-برلين التي أثارت جدلاً واسعاً في أروقة الدول الأوربية المنافسة لألمانيا فخشيت بريطانيا أن تتزعزع سيادتها على البحار وأدركت أنه لم يبق بعد هذا السبيل إلى التفاهم مع المانيا فتقدمت إلى فرنسا تتقرب إليها حتى عقدت معها اتفاقية عام ١٩٠٤،ثم توسطت فرنسا بين بريطانيا وروسيا القيصرية فتم الاتفاق بينهما على تقسيم مناطق النفوذ في عام ١٩٠٧ [٢١].

وبعد قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ومحاولات الشريف حسين بن علي شريف مكة البحث عن مشروع الدولة العربية الكبرى الذي وعد به من قبل البريطانيين في حال إعلانه الثورة على الدولة العثمانية لتتحفظ بريطانيا على الحدود التي حددها الشريف حسين بن علي،ولذا وجدت بريطانيا من الضروري التوصل مع حليفتها فرنسا إلى تسوية حول تقسيم المشرق العربي فطلبت بريطانيا أن تحدد لها مندوباً لوضع اتفاقية التقسيم فعينت فرنسا مستشار سفارتها الأول بلندن فرانسوا جورج بيكو(François Georges-Picot)وتعين بريطانيا من جانبها مارك سايكس(Mark Sykes) لتبدأ مفاوضات التقسيم السرية بينهما [٢٢].

في حقيقة الامر ان اتفاقية سايكس-بيكو لم تكن في حقيقتها إلا رداً على تحركات الشريف حسين بن علي والقادة القوميون الذين طالبوا بالوحدة العربية القومية والذين كانوا يأملون بأن الطريق بات مفتوحاً امام تنفيذ المشروع القومي العربي الذي كان محور نشاطهم وتفاهمهم مع بريطانيا والتي اثبتت التطورات اللاحقة ان هذا التفاؤل لم يكن في محله[٢٣].مع أن من ان بريطانيا لم تكن عازمة على تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية،وكان لها موقف معروف منذ ان برزت روسيا كقوة كبرى مناوئة لجارتها الدولة العثمانية ومزاحمة لبريطانيا في مناطق نفوذها،وكان رأي بريطانيا المحافظة على سلامة الدولة العثمانية ومنع روسيا من الوصول إلى البحر المتوسط[٢٤].

ولكن الموقف تغير بالنسبة لبريطانيا بسبب تدخل الدول الأوربية في شؤون الدولة العثمانية بطرق وأساليب مختلفة،وذلك استناداً إلى الامتيازات الممنوحة من قبل الدولة العثمانية للأجانب في تواريخ مختلفة،لذا اصبحت الدول الأوربية تعد تلك الامتيازات بمثابة حقوق مكتسبة لها ولرعاياها،ودخول المانيا كحليف للدولة العثمانية وهو ما أثار بريطانيا المحافظة على بقاء الدولة العثمانية ورأت بضرورة اقتسام أملاكها[٢٥].

ولم تكد الدولة العثمانية تدخل الحرب حتى بدأت المفاوضات السرية بين دول الوفاق الودي ترى النور لاقتسام أملاكها فقد تم الاتفاق بين بريطانيا وفرنسا وروسيا في آذار ١٩١٥ على أن تكون القسطنطينية من نصيب روسيا،ووافقت هذه الدول في معاهدة لندن المنعقدة في ٢٦ نيسان ١٩١٥ والتي انضمت إليها ايطاليا على أن يحفظ التوازن السياسي في البحر المتوسط بمنح ايطاليا عند اقتسام الدولة العثمانية حصة معادلة لحصة بريطانيا وفرنسا وروسيا،وأعيد النظر في ٢٦ نيسان ١٩١٦ بمعاهدة لندن وعقدت على اساسها معاهدة(زازونوف-باليولوك السرية)بين فرنسا وروسيا لتعيين حصتهما من البلدان العثمانية وفيها منحت روسيا ولايات طربزون وارضروم وبتلسيس ومنحت فرنسا ما يعادل حصة روسيا من البلدان المحاذية لها من جهة الجنوب على ان تعين الحدود بمفاوضة بريطانيا والاتفاق معها،وعلى اثر ذلك جرت المفاوضات وتم الاتفاق بين الدولتين على أتفاقية سايكس-بيكو في آيار ١٩١٦ فعين لفرنسا بلاد الشام(سورية ولبنان)وولاية الموصل [٢٦].

وفي ظل الانتقادات الموجهة لاتفاقية سايكس-بيكو بكونها اجهضت مشروع الوحدة العربية الذي دعا اليه الشريف حسين بن علي،يتسأل الحاكم العسكري فيما بعد على العراق ارنولد ولسن(Arnold Wilson)(١٩١٨-١٩٢٠)**"ان تحقيق امالهم المزعومة بالوحدة بأن يتحالف وهابية نجد وعسير وسادة الكويت والعرب في سورية والعراق فما هو مصير تك الاقليات"**[٢٧]،ولم تكتف بتقسيم مناطق نفوذ بل وجدت بريطانيا وفرنسا فيما بعد حجة قائمة وهي أنه يجب أن يضع العهد الجديد بعد الحرب على كواهل الدول الأوربية التزامات لا نحو الأقليات العنصرية والدينية التي تعيش بين ظهرانيها فحسب،بل أيضاً التزامات نحو الجماعات الضعيفة المتأخرة التي بسطت عليها الدول القوية سيطرتها،وأن تقوم علاقاتها بتلك الجماعات على مبدأ الوصاية[٢٨]

الأدارة العسكرية البريطانية والكرد

كانت بريطانيا قد بحثت عن مناطق نفوذ لها في العراق وبمختلف الطرق وكانت المناطق الكردية احد تلك المنافذ لتحقيق اهدافها منذ نهاية القرن التاسع عشر وصولاً الى القرن العشرين وهذا يعود الى العلاقة بين الكرد والدولة العثمانية التي مرت في حالات مد وجزر،وسياسة المركزية التي اتبعتها الدولة العثمانية،وأما العلاقات بين سلطات الاحتلال البريطاني وبين الكرد فقد اتسمت بالتذبذب حسب أهداف بريطانيا الأستراتيجية بما فيها خيارات الحرب مع الإشارة الى أمر في غاية الاهمية وهو ان الموقع الجغرافي وانعدام وجود منفذ على البحر قد أسهم في تأخر وصولهم اليها[٢٩].

تعود بدايات الاتصال بين بريطانيا وكرد العراق الى اعقاب الحرب الروسية-العثمانية (١٨٧٧-١٨٧٨م)أذ عينت وزارة الخارجية البريطانية الميجر اج تروتر(**Megger.A.J. Trotter**) قنصلاً لعموم كردستان العثمانية قام بإرسال

التقارير الى لندن والنظر الى الكرد في احد تقاريره ما نصه "لا شك ان الكرد في العديد من الاماكن يعانون من سوء الحكم اكثر من المسيحيين وأتصالهم بالقناصل الأوربيين ضعيفاً وأنا لا أرى أي داع بأي حال من الأحوال يمنع خضوع الكرد المستقرين الى ذات القوانين والمؤسسات التي يخضع لها المسيحيون"[٣٠].

تطورت علاقات الإدارة العسكرية البريطانية مع أكراد العراق[٣١]،في وقت مبكر من قيام الحرب العالمية الاولى،وذلك بإقامة مسح شامل اجرته الاستخبارات البريطانية عن أهم العشائر الكردية في الوضع السياسي العام،ونجحت في كسب ود بعض زعماء القبائل الكردية المتنفذة مما عرض بعضهم للنفي من السلطات العثمانية بعدما نظر اليهم بعين الخشية بسبب ميولهم للجانب البريطاني[٣٢].

شدد الضباط البريطانيون المنتشرين في كردستان والألوية المحيطة مراقبة الأوضاع في كردستان وأرسلوا التقارير المفصلة للأحداث والمعلومات،بينت الواقع المرير في المنطقة[٣٣].

لاشك أن اكتشاف النفط قد عزز من صلات بريطانيا بالشيوخ الكرد،ولاسيما خلال السنوات الأولى من القرن العشرين وقد نظرت إليه بريطانيا بأنه كنز لا يمكن تجاهله وعلى هذا النحو عززت الإدارة العسكرية من رجالات استخباراتها في المنطقة ومنهم الميجر سون(Megger.soan) الذي أعد خبيراً في الشؤون الكردية[٣٤].

وعشية قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ قدمت شخصيات كردية تعاونها مع دول الوفاق الودي،أذ أجرى البعض منهم اتصالات مع روسيا حليفة بريطانيا،وأجرى محمد شريف باشا خندان أحد الشخصيات السياسية الكردية اتصالات مع بريطانيا في كانون الأول ١٩١٤ عارضاً مساعدته للحملة العسكرية البريطانية مقابل حصوله على ضمانات حول استقلال المناطق الكردية،إلا أن بريطانيا شككت في إمكانيتها بالاستقرار في مناطق شمالي العراق،ولكن بعد احتلال بغداد ١٧ اذار ١٩١٧ تغيرات موازين القوى لصالح البريطانيين فتطلع الكرد نحو بريطانيا بعد انكارهم للسياسة التي اتبعتها القوات الروسية في المناطق الكردية ومن ثم انسحابها بعد قيام ثورة اكتوبر ١٩١٧،وأصبحت الفرصة كما يبدو مؤاتيه لهم لأحياء فكرة الحكم الذاتي بعد تصريح القائد البريطاني ستانلي مود(Stanley Maude)عند دخوله بغداد وإبداء تعاطفه مع العرب في الحصول على الاستقلال،بعد أن تغيرت سياسة بريطانيا التي اخذت تهتم بكرد العراق وتسعى إلى كسب المزيد من الزعماء الكرد المحليين إلى جانبها [٣٥].

وأن تعزيز صلاتها وبناء جسور علاقاتها مع الأقليات في العراق بحجة حمايتهم ما هي إلا ورقة ضغط تستخدمها عندما ترى أن مصالحها في خطر وأن الاقليات انفسهم يربطون بقائهم ببقاء بريطانيا في العراق وقد زرعت الأدارة البريطانية قواتها في العراق وهذا ما اكده المفوض السامي البريطاني هنري دوبس(Henry Dobbs) قائلاً:"لو انسحبت القوات البريطانية من العراق اعتقد أن الحكومة العراقية كانت إما تلاشت كلياً خلال أشهر قليلة أو بقيت ملتصقة بشكل بائس بشريط من الأرض على امتداد دجلة بين سامراء والكوت فقط بينما انشقت بقية البلاد"[٣٦]،استقبل بعض الزعماء العشائريين ومنهم زعماء كردستان بالترحاب[٣٧]،وقد يكون ذلك بسبب الأغراء وشراء الضمائر.

لقد تفهمت الإدارة العسكرية البريطانية من جانبها رغبة الكرد في الاستقلال السياسي وذلك عندما قرروا تعيين الشيخ محمود الحفيد حاكماً للسليمانية رد الشيخ الحفيد الذي ذهب أكثر من طموحه بإعلان نفسه ملكاً على كردستان وهذا الأمر لم يرضهم فشرع بالثورة ضدهم،الأمر الذي ولد ردود فعل معاكسة لدى بريطانيا فناصبوه العداء وعملوا على إخماد ثورته[٣٨].

عزز نوئيل الضابط السياسي البريطاني في السليمانية الذي جرى تعيينه في تشرين الثاني ١٩١٨ والذي بدأ بتوطيد نفوذ دولته حتى بعد تعيين محمود الحفيد حكمدار لكردستان لم تكن في حقيقتها كما ذكر في احد تقاريره بأنه"أعير لنشر النفوذ البريطاني بين العشائر الكردية وفرض النظام والشرعية ومما لاشك فيه أن البريطانيين حققوا بعض النجاحات في بادئ الأمر وقد انتشر شعار كردستان للكرد والذي قصد به أن يكون تحت الحماية البريطانية"[٣٩]،فلم تدع خطوات الإدارة العسكرية البريطانية في العراق بعد هدنة مودورس حتى كشفت بريطانيا عن سياستها الحقيقة في العراق وتجاه الكرد عندما بدأت تعمل على اعادة القوانين والنظام إلى نصابهما وبالدرجة الأساس للمناطق الكردية التي بدأت على ما يبدو تشكل خطراً على مصالحها.

وبعد أن فرضت بريطانيا سيطرتها على العراق عقب هدنة مودرس في ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨ لتعطي الكرد أبعاداً دولية من خلال إعطائهم حقوق دولية بموجب المادتان ٦٢-٦٤ من معاهدة سيفر المنعقدة في ١٠ اب ١٩٢٠ بأن يوضع مشروع للاستقلال المركزي للمناطق الكردية في شرقي الفرات وجنوب غربي ارمينيا وشمالي الحدود التركية المتاخمة لسوريا والعراق وذلك في خلال ستة أشهر من تاريخ دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ[٤٠]،وفي ظرف سنة واحدة من تاريخ هذه المعاهدة فاتح الكرد مجلس عصبة الأمم وأعربوا عن رغبتهم في الانفصال عن تركيا واقر المجلس رغبتهم في ذلك[٤١].

لقد تفهم البريطانيون الأهمية الاقتصادية للمناطق الكردية ودورها في استقرارها وينظرون لهم بوصفهم قوة انفصالية غير راغبة بالمشاركة في بناء مجتمع عراقي موحد[٤٢]،وهو مايبدو ما كان يطمح اليه البريطانيون لتستخدم هذه الورقة عند الضرورة.

وحقيقة الأمر أن بريطانيا أولت اهتمامها بالمناطق الكردية بهدف استثمار النفط ومن ثم تحويلها قاعدة للتوسع القادم في الجبهات الشمالية والغربية والشرقية،والعمل على مواجهة الحركة الكردية القومية الناشئة فيها بالحركة العربية التي اشتد

عودها أيضاً في العراق ومن ثم توطيد السيطرة البريطانية في البلاد كلها،وقد تم تنفيذ جميع هذه المخططات في مراحل متفاوتة[٤٣].

٢- الإدارة العسكرية البريطانية ويهود العراق

أبدت الطائفة اليهودية من جانبها ترحيباً بالاحتلال البريطاني للعراق كون البريطانيين في نظرهم سينقذونهم من سوء معاملة العثمانيين لهم خلال فترات حكمهم للعراق[٤٤].

ومع دخول البريطانيّين البصرة أواخر شهر تشرين الثاني من عام ١٩١٤م،وجدوا اليهود فيها "على أستعداد لقبول فرص التعاون معهم لاسيما في الجوانب الاقتصادية التي عرفوا فيها بمجال تفوقهم،لاسيما بغداد والموصل والبصرة[٤٥].

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل كانت لهم علاقات مع التجار العراقيين اليهود المهيمنين على التجارة في البلد[٤٦]،وقد بدأ النشاط اليهودي هو الآخر على أشده بعد تزايد البعثات التبشيرية الاوربية ففي تقرير بريطانيا اوضح انه قد وزع بين اليهود في بغداد منشور تحريض طبع باللغة العبرية وطبعه مبشر يهودي أمريكي يدعى ويليام بلاكتون(William Blackton) وقد اتخذ المبشرون الاحتياط لمغادرة بغداد قبل ان يوزع المنشور وقد تضمن المنشور بيان الطريقة التي تعامل بها اليهود في العراق وما دام اليهود يعاملون بلا مودة فعليهم إلا يظهروا منها شيئاً وأضاف أن الحكومة العثمانية فاسدة وأن السلطة المركزية العثمانية فاسدة وقد جاز زمن اليهود للكفاح"[٤٧].

ويبدو أن الآراء المتطرفة لبعض يهود العراق واستغلالهم الأزمة الاقتصادية خلال سنوات الحرب العالمية الأولى دفعت الوالي العثماني فائق بك ومدير شرطة بغداد سعدالدين الخناق قبل اسبوع واحد من سقوط بغداد عام ١٩١٧ بالقبض ليلاً على عدد من الصيارفة بحجة إنهم سببوا هبوط سعر الأوراق المالية التركية إثر تلاعبهم بسعرها وامتناعهم عن تبديل الليرة الورقية بالليرة الذهبية فنكل بهم تنكيلاً شنيعاً وجدعت أنوفهم وقطعت آذانهم وسُملت عيونهم ثم وضعوا في أكياس وألقيت جثثهم في دجلة[٤٨].

ان من الاسباب التي ادت الى هبوط سعر الصرف والتي اتهم فيها اليهود يعود في حقيقته الى صدور "النوط" العملة الورقية التي اصدرتها الدولة العثمانية لتحل محل العملة الذهبية والفضية ،فانخفضت قيمة العملة لكونها لم تلقى رواجاً في الاسواق العالمية وخسر اليهود من تلك الخطوة الكثير لان اغلب الصرافين هم من اليهود وبدورها وجهت السلطات العثمانية التهم لليهود[٤٩].

ومهما يكن من أمر،فقد أصاب يهود العراق خلال سنوات الحرب الضرر البالغ،لاسيما رجال الأعمال فقد خضع التجار اليهود والصرافون لرقابة شديدة لما كانوا يتهمون به من تخزين البضائع ومن مضاربة الاسعار ليس هذا فحسب،بل وحاول بعضهم تحاشي الخدمة العسكرية،كما حاول بعض المجندين الهرب من الجيش وقد شنق علناً من قبض عليه منهم بتهمة الفرار كما شنق آخرون بتهمة التجسس،فليس من المستغرب أن ترحب الطائفة اليهودية بدخول القوات البريطانية ترحيباً حاراً وقد أصبحت هذه الطائفة السند الأقوى للإدارة البريطانية[٥٠].

اتضح أن اليهود كانوا أكثر ارتياحاً بالوجود البريطاني فقد كان عددهم في بغداد يومذاك خمسين الفاً،وخرج معظمهم هاتفين للبريطانيين[٥١].وهذا الترحيب بدأ مع نزول القوات البريطانية للبصرة لم تسجل الطائفة اليهودية موقفاً جديداً بترحيبها بالمحتلين البريطانيين الجدد الذين قدموا إلى العراق.لأنهم رأوا في القوات البريطانية،التي نزلت في الفاو يوم السادس من تشرين الثاني عام ١٩١٤،فمع دخول القوات البريطانية بغداد في ١١ آذار ١٩١٧ عد اليهود هذا اليوم وهو يوم دخول القوات البريطانية بغداد بقيادة الجنرال ستانلي مود يوماً ((معجزة))! احتفلوا بذكراه عدة سنين متوالية كونه يوم((حسن))! بالنسبة اليهم،الى حد انهم لم يسجدوا فيه على وجوههم في صلاة الصبح، وأطلقوا أيضاً على هذا اليوم اسم ((يوم الأعجوبة))!،مدعين انهم تنفسوا فيه الصعداء باحتلال الإنكليز لبغداد، ووصفوهم بالمنقذين فاستقبلوهم بالتهليل والترحيب [٥٢].

وعلى هذا النحو شبه احد الكتاب البريطانيين دخول ستانلي مود(Stanley Maude)الى بغداد بدخول كورش الأخميني الى بابل فقد شعر اليهود بان الاحتلال البريطاني كان لهم كالاحتلال الفارسي الذي انقذه أسلافهم من الأسر البابلي،ومن الطرائف التي أشيعت بين اليهود المقولة الشهيرة((ايش ما يقول لك الصاحب قل له يس))[٥٣].

ولم يكتف اليهود بالتعبير عن فرحهم بدخول البريطانيين بل اقامة مدرسة الاليانس اليهودية في ١٦ تشرين الثاني ١٩١٧ حفلة على شرف القوات البريطانية حضرها قائد القوات البريطانية ستانلي مود،وتذكر المس غيروترود بيل(miss Gertrude Bell)التي رافقت مود عن أحوال اليهود"انني عازمة على الانصراف الى العناية بالطائفة اليهودية والوقوف على الكثير من التفاصيل المتعلقة بها وبنشاطها العام،مما لاشك فيه ان هذه الطائفة سيكون لها في يوم ما شأن كبير"[٥٤].

وبالرغم من ذلك فإن اليهود استطاعوا من خلال تشعب نشاطاتهم التجارية وانتشارهم في المدن العراقية تمكنوا من ترسيخ قوتهم الاقتصادية بالتدريج والسيطرة على أغلب الحلقات التجارية ليستفيدوا من وقوع الحرب العالمية الأولى بالتقارب مع الإدارة العسكرية البريطانية في العراق[٥٥].

وفي أعقاب انتهاء العمليات العسكرية تهافت اليهود بدورهم على التوظف في الدوائر الرسمية وملأ شبابهم بوجه خاص دوائر المالية والمحاسبات والكمارك والمكوس والبريد والبرق والسكك الحديدية وميناء البصرة ولم تخل منهم دوائر وزارة الداخلية والعدلية والجيش والشرطة وشغلوا وظائف شركة النفط وسائر المؤسسات البريطانية والوطنية[٥٦].

ويبدو ان سبب تهافت اليهود على الوظائف يعود الى سياسة بريطانيا وتقربها الى الاقليات ومنها اليهودية ،فاستخدموهم ووثقوا بهم شانهم في التعامل مع الاقليات في كل مكان،ولأنهم اكثر اخلاصاً لهم،فتحوا لهم ابواب المؤسسات الحكومية،كما

فتحوا ابواب المدارس،وكانت مكاتب الحكومة غاصة بهم حتى شغل بعضهم مناصب رفيعة وصلوا اليها في سنوات الاحتلال[٥٧].

درست الإدارة العسكرية البريطانية من جانبها أحوال الطوائف الأخرى ومنها اليهودية بحجة سوء أوضاعها في العراق ففي تقرير سري للحاكم العسكري البريطاني في العراق بينت الأوضاع المتردية للمدارس اليهودية في العراق موضحاً أن سبب عدم التحاقهم بالمدارس الأخرى واقتصارها على مدارس الطائفة المكتظة بالطلبة"أنهم ارسلوا إلى المدرسة لا ليتعلموا بل لمجرد أن يبتعدوا عن الأذى"من الطوائف الأخرى وطالب التقرير بضرورة تزويد بعض المدارس اليهودية بالمال[٥٨].

وبهدف تنظيم الأوضاع في العراق عزمت بريطانيا على تشكيل حكومة محلية في العراق بعد أحداث ثورة ١٩٢٠ [٥٩]،وناقش الحاكم العسكري أوضاع الطائفة اليهودية في العراق في ظل تشكيل أي كيان سياسي جديد مما أثار اعتراض اليهود،ولتخوفهم من احتمال ظهور كيان سياسي متعصب ضدهم،ويشير تقرير بريطاني أنهم ارسلوا التماساً يطلبون فيه أن يسمح لهم أن يكونوا رعايا بريطانيين أذا ما اقيمت حكومة عربية في العراق؛ ليشذوا بموقفهم هذا من جديد عن الشعب العراقي، إلا أن المندوب السامي البريطاني في العراق السير برسي كوكس، هدأ من روعهم بتقديمه الضمانات لحمايتهم من أي شكل من أشكال الاستبداد بل واشرك ساسون حسقيل وزيراً للمالية في أول حكومة عراقية شكلها عبدالرحمن النقيب في الخامس والعشرين من تشرين الاول ١٩٢٠ [٦٠]،ليتعزز موقفهم في ظل المملكة العراقية التي ترأسها الملك فيصل بن الحسين في الحادي والعشرين من آب ١٩٢١ والذي بدوره اكد على المساواة والتأكيد على الهوية العراقية.

الإدارة البريطانية العسكرية والطائفة المسيحية في العراق

إن مسألة الأقليات لا تعد مشكلة في حقيقة الأمر فهذه الاقليات ومنها المسيحية التي كان يقدر عددها عند دخول القوات البريطانية بـ(٨٠٠٠٠)الف حسب احصاء نيسان ١٩٢٠ وينفرد المسيحيون من بين الأقليات الدينية بالاحتفاظ بمدارسهم الخاصة فهم إجمالاً افضل تعليماً من العرب والكرد [٦١]،في ظل هذا التنوع القومي والديني لولايات العراق الثلاث فلم يكن هدف بريطانيا فقط البحث عن الطرق التجارية وإقامة مراكز تجارية فحسب بل بدأت توظف قضايا جوهرية لتتدخل بشكل ممنهج في شؤون الدولة العثمانية لتجد لها منفذاً أخر من دعمها للأقليات القومية والدينية وهم أصحاب الديانة المسيحية الذين يشكلون جزءاً من المجتمع العراقي الذي سعت بريطانيا في إيجاد قواعد لها لتتمحور من خلالها الى الدولة العثمانية بحجة حماية الاقليات المضطهدة.

عملت بريطانيا من جانبها أن تجد لها موطئ قدم بين الأقليات الدينية ومنهم المسيحيون،لاسيما من خلال البعثات التبشيرية ففي تقرير للموظفين البريطانيين بعد أن قررت الجمعية الإرسالية لكنيسة انكلترا الطبية في الموصل أن تنهي أعمالها بسبب الضائقة المالية كتب لويد جورج(Lloyd George)عضو مجلس العموم البريطاني في مذكرة بتاريخ ٣ ايلول ١٩٠٧ "يجب أن ندرك بوضوح من وجهة النظر السياسية أن وجود الارسالية وعملها لهما أهمية عظيمة وبعيدة المدى،ومن المتعين على المصالح البريطانية كذلك إما أن تتطور سريعاً أو أن تتدهور على مدى العقد القادم من السنين نظراً للتطور الذي يبشر بفتح هذه البلاد للاستثمار والمنافسة الاجنبيتين"وقد أمكن لهذه الإرسالية أن تستمر في الموصل[٦٢].

ومع بوادر الحرب العالمية الأولى انضم المسيحيون الأشوريون من مناطق حكاري(المنطقة الواقعة بين سهل نينوى وبحيرة وان) إلى جانب بريطانيا بهدف التخلص من سيطرة الدولة العثمانية من جانب والتخلص من مضايقات بعض العشائر الكردية والإيرانية،من جانب اخر فاضطروا الى ترك مدنهم والدخول تحت حماية القوات البريطانية في العراق حيث دخلت أول المجاميع من وان والقفقاس في شهر اب ١٩١٨ بلغ تعدادهم(٥٠)الف،فقد استغلت بريطانيا من جانبها الوضع السيء للأشوريين وقررت أن تؤلف قوات من هؤلاء تستخدمهم في الحملات التأديبية في المناطق المحتلة وليعرفوا فيما بعد بقوات"الليفي"[٦٣].

والمسيحيون هم الأخرون أظهروا تقربهم من الإدارة البريطانية،لأنهم كانوا بالأمس قد ذاقوا الأمرين من بلايا التجنيد والنوط والمصادرة وغيرها،ثم وجدوا تلك البلايا تزول عنهم بين عشية وضحاها وشعروا بأزاحة كابوس ثقيل كان جاثماً على صدورهم [٦٤].

وقد تقلد البعض منهم وظائف أدارية ومترجمين مع القوات البريطانية أو في الدوائر الإدارية الأخرى، لكن الأثوريين الذين استقروا بعد الحرب العالمية الأولى في العراق كان لهم نصيب اوفر من الرعاية البريطانية ومن الواضح أن أسباب ذلك تعود الى ما قدمه هؤلاء من مساعدات للسلطات البريطانية في حالة حدوث اضطرابات عن طريق وجودهم في أفواج قوات الليفي[٦٥]،أي اصبحوا قوة يمكن ان تقف بوجه أي قوة محلية تحاول تقويض مركز بريطانيا في العراق.

ويشير باحث معاصر بأنه"لم يكن أقدام البريطانيين للآثوريين حدثاً عادياً،وإنما أرادوا بوساطتهم تنفيذ برامجهم في العراق،فجعلوهم يتصورون أن قيام بريطانيا بإسكانهم في العراق هو مكافأة لهم مقابل مساندتهم إياها في الحرب،وافهموهم بأن لا يستخدموهم للدفاع عن العراق ، بل وعدوهم بالعودة إلى اوطانهم.كانوا يأملون من حلفائهم البريطانيين المساعدة بعد عودتهم إلى مواطنهم السابقة إلى(تأسيس حكم ذاتي)تحت الحماية البريطانية[٦٦].

ويشير بذلك ارنولد ولسن القائد العسكري للإدارة البريطانية في العراق عن المسيحيين ومنهم الآثوريون "لقد جاء معهم مطارنتهم وقسسهم من النساطرة والكلدان والأرمن والكاثوليك والأورثوذوكس وكان هؤلاء بالنسبة للإشراف الروحي في عهدة رأس القساوسة العسكريين"[٦٧].

وبدأت الإدارة البريطانية تجد لها في الأقليات وسيلة من وسائل التأثير على الواقع الاجتماعي في العراق عندما بدأت تثير القلاقل بين السكان المحليين بحجة حماية المسيحيين كما حدث في واقعة الكويان في قضاء زاخو احد اقضية لواء الموصل في كانون الأول ١٩١٨ عندما طرح أحد الرهبان واقع المسيحيين في القضاء والتعصب الديني ضدهم مع حاكم القضاء(بهسن) ليثير في نفسه العصبية الدينية وبدأ (بهسن) بإثارة قبائل الكويان فيما بينهم والتي أدت في النهاية لمقتله وإثارة الفوضى في القضاء لتجرد القوات البريطانية بمعية الآثوريين في الخامس من ايار ١٩١٩ حملة عسكرية لتحرق القرى وإخضاع العشائر المتمردة ضدهم[٦٨].

وفي محاولة من قبل الإدارة العسكرية البريطانية إشراك المسيحيين في عدد من الوظائف الحكومية ذكر تقرير بريطاني مؤرخ في ٢٧ نيسان ١٩٢٠بصدد ذلك"لا يمكن ان يذكر بين المسيحيين البارزين في بغداد أي شخص يستطيع الكلام أو الكتابة بلغة اوربية "[٦٩].

ولعل ما يؤشر تقرب الإدارة البريطانية إلى مسيحي العراق هو مشاركة وفد من(٤٠) شخصية عراقية أغلبهم من اليهود والمسيحيين المؤيدين للسياسة البريطانية الذين قابلوا (أرنولد ويلسن) لعرض مطاليبهم الوطنية [٧٠]،وأضاف التقرير البريطاني حول ذلك اللقاء أن أوضاع المسيحيين في ظل تشكيل كيان سياسي في العراق قلق وصرحوا أن موقف المسلمين منهم أصبح" قاسياً"[٧١].

وهذه الإشكالية التي خلقتها ظروف السياسة الاستعمارية في المنطقة العربية والعراق على نحو خاص موظفة التنوع العرقي والديني لتصبح إشكالية مستديمة تواجه الحكومة العراقية لاسيما بعد تشكيل الحكومة العراقية في ٢٣ اب ١٩٢١ وقد عبر الملك فيصل الأول عن شكواه من ذلك بمرارة عندما أشار بمذكرته الشهيرة عن العراق "أن البلاد العراقية من جملة البلدان التي ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية ذلك هو الوحدة الفكرية الملّية والدينية،فهي والحالة هذه مبعثرة القوى منقسمة على بعضها،يحتاج ساستها أن يكونوا حكماء مدبرين وفي عين الوقت أقوياء مادة ومعنى غير مجلوبين لحساسيات أو اغراض شخصية أو طائفية،أو متطرفة يداومون على سياسة العدل والموازنة والقوة معا"[٧٢].

الخاتمة

لم يكن اهتمام الإدارة البريطانية العسكرية بالعراق فحسب بل عملت على إيجاد سياسة أخرى للتعامل مع القوميات والأقليات الدينية ومنها استمالتها إلى جانبها وتوظيفها في المناصب الحكومية إلى جانبها كي تكون ملتصقة بها كونها صاحبة الفضل في تبوءها لتلك المناصب.

من جانب آخر بروز ظاهرة القمع والإذلال المتعمد في التعامل مع أبناء البلاد من خلال مظاهر الاستبداد السياسي والقمع العسكري.محاولاً إثارة الفرقة الاجتماعية بين أفراد المجتمع العراقي، بوسائل سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة (كالحروب او الصراعات)، أو (الشللية (الكتل)، الحزبية أو العشائرية أو الدينية أو الطائفية أو العنصرية...الخ). من خلال عناصر حاولت ربط مصالحها الخاصة مع مصالح المحتل الأجنبي، ليس في مراحل الاحتلال العسكري المباشر فحسب وإنما في مرحلة ما قبل الاحتلال وبعده. فضلا عن الاسقاطات التي قد يخلقها المرتبطون والمستفيدون من المحتلين بعد رحليهم أيضا، ولعل واحدة من نتائج الاحتلالات الأجنبية المستمرة للعراق، أنها أدت إلى محاولات تزويق وتعميم ثقافة الفرقة بين أفراد المجتمع الواحد واستغلال بعض العناصر الداخلة في تكوينة المجتمع العراقي [٧٣].

مهما يكن من امر،أن الإدارة البريطانية وسياسة التجزئة التي اعتمدتها تجاه العراق توضح مدى اعتمادها على الأقليات القومية والدينية لتحقق بدورها مآربها في المستقبل وتلعب على وتر تلك الأقليات بحجة الدفاع عن حقوقها المسلوبة للضغط على الحكومة العراقية وهذا ما تحقق فيما بعد من خلال استخدام ورقة الآثوريين والكرد مستغلة مشاعرهم الدينية والقومية الرافضة لحكم الأكثرية العربية وهذا ما جعل فيما بعد بريطانيا تحقق من خلاله مصالحها.

وهذا الأمر قد أحدث شرخاً في داخل بنية المجتمع بقى العرق يعاني منه إلى الوقت الحاضر نتيجة لتكريس تلك السياسة.

الهوامش

(١)علي محافظة،موقف الدول الكبرى من الوحدةالعربية،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،١٩٨٥،ص١٣-١٤.
(٢)علي ناصر حسين،الادارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١،ص١٥-١٦.
(٣)ايناس سعدي عبدالله،تاريخ العراق الحديث ١٢٥٨-١٩١٨،مكتبة عدنان،بغداد،٢٠١٤،ص٤٠٥.
(٤)العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥-١٩٣٠،ترجمة:كامل قزنجي، دار المامون ،بغداد،١٩٨٩،ص ٦٠.
(٥)سعاد رؤوف شير محمد،التغلغل الامريكي في العراق ١٩٢١-١٩٣٩،مؤسسة ثائر العصامي،بغداد،٢٠١٦،ص٣٦-٣٨.
(٦)فاروق صالح العمر،العلاقات العراقية-البريطانية ١٩٢٢-١٩٤٨،دار ومكتبة البصائر،بيروت،٢٠١٤،ص٦.
(٧)عبدالعزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا،دار الكتاب العربي للطباعة والنشر،القاهرة،١٩٦٨،ص٣٠١.
(٨)عبدالرحمن صالح ادريس،سياسة بريطانيا تجاه كرد العراق،اطروحة دكتوراه غير منشوره،جامعة بغداد،كلية التربية ابن رشد،ص ٣٩-٤٠.

(٩)غسان العطية،نشأة الدولة (العراق)،ترجمة :عطا عبدالوهاب،دار اللام،لندن،١٩٨٨،ص١٠٥.
(١٠)عبدالعزيز سليمان نوار وعبدالمجيد نعنعي ،التاريخ المعاصر اوربا،القاهرة،١٩٧٥،ص ٣٠٨-٣٠٩.
(١١)محمد ابراهيم محمد،مقاومة العرب للاضطهاد العثماني،دار الجواهري،بغداد،٢٠١١،ص٣٣.
(١٢)عبدالرزاق أحمد النصيري،دور المجددين في الحركة الفكرية والسياسية في العراق ١٩٠٨-١٩٣٢،مكتبة عدنان،بغداد،٢٠١٢،ص٢١٨.
(١٣)العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥-١٩٣٠ ،ص٤.
(١٤)غسان العطية،المصدر السابق،ص ١٠٥-١٠٦.
(١٥)للمزيد ينظر:جعفرعباس حميدي،تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٦٨،مكتبة عدنان،بغداد،٢٠١٥،ص١٦-٢١.
(١٦)ياسين طه ظاهر،دار الاعتماد البريطانية وتكوين الحكم الوطني في العراق ١٩٢٠-١٩٣٢،مكتبة احمد الدباغ،بغداد،٢٠١١،ص٢٨-٢٩.
(١٧)برترام توماس،مخاطر ورحلات في الجزيرة العربية،ترجمة عبدالهادي فنجان الساعدي،دار مصر المرتضى،بغداد،٢٠٠٩،ص ٧٦.
(١٨)عديد دويشا،عراق الحقبة الملكية ،ترجمة:مصطفى نعمان احمد،مصر المرتضى،بغداد،٢٠١٢،ص٢٩.
(١٩)شامل عبدالقادر ومحمد جبير،يهود العراق المقدمات التاريخية والخطاب الثقافي،دار الجواهري،بغداد،٢٠١٣،ص٢٦.
(٢٠)عديد دويشا،المصدر السابق،ص٩٥.
(٢١)عبدالفتاح ابراهيم،على طريق الهند،دار الشؤون الثقافية ،بغداد،١٩٧٨،ص١٣٠.
(٢٢)هـ.أ.ل.فشر،تاريخ اوربا في العصر الحديث(١٧٨٩-١٩٥٠)ترجمة:احمد نجيب هاشم و وديع الضبع،دار المعارف،القاهرة،١٩٥٨،ص٥٧٣.
(٢٣)رغيد الصلح،حربا بريطانيا والعراق ١٩٤١-١٩٩١،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،بيروت،٢٠١٣،ص٣٧.
(٢٤)جورج لنشوفسكي،الشرق الاوسط في الشؤون العالمية،ترجمة:جعفر خياط،جزأن،مكتبة دار المتنبي،بغداد،١٩٦٤،ج٢،ص١٠٥.
(٢٥)محمد ابراهيم محمد،مقاومة العرب للاضطهاد العثماني،ص١٠٥.
(٢٦)للمزيد أنظر:جورج لنشوفسكي،المصدر السابق، ص١٠٥-١٠٦؛عبدالفتاح ابراهيم،على طريق الهند،ص ٢٢٩-٢٣٠.
(٢٧)سر ارنولد تي ويلسون،بلاد مابين النهرين بين ولائين،ترجمة:فؤاد جميل،٣ اجزاء،دار الشؤون الثقافية،بغداد،١٩٩٢،ج٢،ص٣٢.
(٢٨)هـ.أ.ل.فشر،المصدر السابق،ص٥٧٣.
(٢٩)اوفرا بينغيو،كرد العراق(بناء دولة داخل دولة)،ترجمة:عبدا لرزاق عبدالله بوتاني،دار الساقي،بيروت،٢٠١٤،ص ٢٣.
(٣٠)سعد بشير اسكندر،من التخطيط الى التجزئة سياسة بريطانيا العظمى تجاه مستقبل كردستان ١٩١٥- ١٩٢٣، منشورات بنگه ژين- مطبعة شفان، السليمانية، ٢٠٠٧، ،ص ٤٦.
(٣١)حنا بطاطو،العراق-الكتاب الأول(الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية)،٣ اجزاء،منشورات دار القبس،الكويت،٢٠١١،ص ٣١.
(٣٢)عبدالرحمن صالح ادريس،المصدر السابق،ص ٢٩-٣١.
(٣٣)المصدر نفسه،ص ٣٥-٣٦.
(٣٤)سعد بشير اسكندر،المصدر السابق،ص ٤٩.
(٣٥)عبدالرحمن صالح ادريس،المصدر السابق،ص ٦٥-٦٦.
(٣٦)حنا بطاطو،المصدر السابق،ص ٤٣.
(٣٧)سر ارنلد تي.ويلسون،المصدر السابق،ص١٦.
(٣٨)عديد دويشا،المصدر السابق،ص٥٠.
(٣٩)م.س.لازاريف،المسألة الكردية ١٩١٧-١٩٢٣،ترجمة:عبدي حاجي،دار الفارابي،بيروت،١٩٨١،ط٢،ص٦٣.
(٤٠)اوفرا بينغيو،المصدر السابق،ص٢٤.
(٤١)بعد تتويج فيصل الاول ملكاً على العراق في ٢٣ اب ١٩٢١ غيرت بريطانيا من سياستها تجاه انفصال الكرد لتضمها الى المملكة العراقية وبعد تقرير اللجنة الأممية التي حسمت قضية بقاء الموصل جزء من الدولة العراقية وأوصت اللجنة ببقاء المناطق الكردية ضمن المملكة العراقية بعد ان ضمنت لهم حقوقهم القومية في الدستور العراقي[٤١]،وهذا الموقف الذي عزز من موقع الكرد في واقعة يعود الى ان بريطانيا اصبحت سيدة الوضع في العراق وبدأت تشدد من ضغطها على القيادة الكردية للعمل ضمن الدولة العراقية ولكنها من جانب اخر اسهمت في ارغام الكرد على خدمة مصالحها العسكرية والسياسية في المنطقة وتبين انها آثرت في المرحلة الاولى في اتخاذ اجراءات ذات طابع سياسي مع استغلال مشاعر الكرد القومية المشروعة في الاستقلال.للمزيد أنظر: عبدالرزاق الحسني،العراق في دوري الاحتلال والانتداب،جزأن،دار الرافدين،ج١،بغداد،٢٠١٣،ص٢٩٦-٣٠٠؛ م.س.لازاريف،المصدر السابق،ص٥٧.

(٤٢)عديد دويشا،المصدر السابق،ص ٥٢.
(٤٣)م.س.لازاريف،المصدر السابق،ص٦٤.
(٤٤)إيستر مائير غليتشتاين،رحيل يهود العراق ١٩٤٨-١٩٥١،ترجمة:مصطفى نعمان احمد،دار ميزوبوتاميا،بغداد،٢٠١٦،ص١٦.
(٤٥)احمد برهان الدين باش اعيان،النشاط الصهيوني في العراق ١٩٤١-١٩٥٢ (اوضاع اليهود العراقيين)،بحث غير منشور،٢٠١٣.
(٤٦)غسان العطية،المصدر السابق،ص٦٣.
(٤٧)فؤاد فزانجي،المصدر السابق،ص ٩٣.
(٤٨)نبيل عبدالامير الربيعي،اليهود في العراق(منذ السبي الاشوري والبابلي والى تهجيرهم القسري في منتصف القرن العشرين)،دار الرافدين،بغداد،٢٠١٣،ص ٢٤.
(٤٩)ازهار عبد علي حسي الربيعي،موقف النخبة اليهودية في العراق من الهوية العراقية ١٩٢٠-١٩٥٢،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الاداب،جامعة بغداد،٢٠١١،ص٢٠.
(٥٠)غسان العطية،المصدر السابق،ص ١٣١.
(٥١)علي الوري،لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث،دار الراشد،بيروت،٢٠٠٥،ج٤،ص٣٩٧.
(٥٢) للمزيد ينظر:صالح حسن عبدالله،تهجير يهود العراق ١٩٤١-١٩٥٢،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية التربية،جامعة تكريت،٢٠٠٣،ص٢٨؛نور محمد العبدلي،ساسون حسقيل ودوره السياسي والاقتصادي في العراق ١٨٦٠-١٩٣٢،مكتبة النهضة العربية،بغداد،٢٠١٧،ص٧٣
(٥٣)علي الوردي،المصدر السابق،ج٤،ص٣٩٧.
(٥٤)اليزابيث بيرغوين،جيرترود بيل من أوراقها الشخصية ١٩١٤-١٩٢٦)،ترجمة:نمير عباس مظفر،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،٢٠٠٢،ص١٢٢.
(٥٥)نوال كشيش محمد الزبيدي،موجز تاريخ اليهود في العراق،دار ضفاف ،بغداد،٢٠١٥،ص٢٠.
(٥٦)مير بصري،أعلام اليهود في العراق الحديث،دار الوراق،لندن،٢٠٠٦،ص ٤٢.
(٥٧)صادق حسن السوداني،النشاط الصهيوني في العراق ١٩١٤-١٩٥٢،دار الحرية للطباعة والنشر،بغداد،١٩٨٠،ص١٥.
(٥٨)تقارير إدارية لسنة ١٩١٨ عن بعض الأقسام المدنية في مناطق العراق المحتلة.للمزيد أنظر:العراق في سجلات الوثائق البريطانية ١٩١٤-١٩٦٦،المحرر الف دي ل رش،محرر البحوث جين بريشود،ترجمة:كاظم سعدالدين،بيت الحكمة،بغداد،٢٠١٣،المجلد الثاني،ص١٣٤.
(٥٩)تشير الباحثة في تاريخ يهود العراق انه عقب ثورة العشرين اعتمدت الادارة البريطانية على الأقليات للحصول على دعم في ترسيخ كيانهم.للمزيد انظر:أيستر مائير،المصدر السابق،ص١٦.
(٦٠) العراق في سجلات الوثائق البريطانية،المصدر السابق،٢٧٤؛ صالح حسن،المصدر السابق،ص ٣٠-٣١.
(٦١)اللورد لويد دولبران،العراق من الأنتداب الى الاستقلال ١٩١٤-١٩٣٢،ترجمة:الدار العربية للموسوعات،بيروت،٢٠٠٢،ص٢٠٩.
(٦٢)غسان العطية،المصدر السابق،ص ١٠٦.
(٦٣)وليم خمو وردا،الحماية الدولية للاقليات(دراسة حالة الحماية الدولية للمسيحيين العراقيين)،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد،٢٠١٣،ص٢٢٢-٢٢٣.
(٦٤)علي الوردي،المصدر السابق،ج٤،ص٣٩٦.
(٦٥)انعام مهدي علي السلمان،بريطانيا وتكوين الدولة في العراق(اثر السير هنري دوبس في السياسة العراقية ١٩٢٣-١٩٢٩)،دار الشؤون الثقافية،بغداد،٢٠١٦،ص١٤٨.
(٦٦)رياض رشيد ناجي الحيدري ، الاثوريون في العراق ١٩١٨-١٩٣٦ ، مطبعة الجيلاوي ، القاهرة ، ١٩٧٧،ص٩٥.
(٦٧)سر ارنلد تي . ويلسون،المصدر السابق،ج٢،ص١١٤
(٦٨)عبدالرزاق الحسني،العراق في دوري الاحتلال والانتداب ،جزءان،دار الرافدين،بغداد٢٠١٣،ج١، ص ٤١-٤٢.
(٦٩)العراق في سجلات الوثائق البريطانية،المصدر السابق،ص٢٤٠.
(٧٠)طارق مجيد تقي البلداوي،مقدمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر،مؤسسة ثائر العصامي،بغداد،٢٠١٦،ص٦٤.
(٧١)العراق في سجلات الوثائق البريطانية ١٩١٤-١٩٦٦،المصدر السابق ،ص٢٧٥.
(٧٢)عبدالكريم الازري،مشكة الحكم في العراق(تحليل للعوامل الطائفية والعنصرية في تعطيل الحكم الديمقراطي في العراق والحلول الضرورية للتغلب عليها،١٩٩١،ص٢.
(٧٣)عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط٢، بغداد، ١٩٦٧، ص٣٩.

المصادر والمراجع

الوثائق البريطانية المنشورة

-تقارير إدارية لسنة ١٩١٨ عن بعض الأقسام المدنية في مناطق العراق المحتلة.(العراق في سجلات الوثائق البريطانية ١٩١٤-١٩٦٦)،المحرر الف دي ل رش،محرر البحوث جين بريشود،ترجمة:كاظم سعدالدين،بيت الحكمة،بغداد،٢٠١٣،المجلد الثاني

-العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥-١٩٣٠،ترجمة:كامل قزانجي،دار المأمون ،بغداد،١٩٨٩.

الرسائل الجامعية

- ازهار عبد علي حسين الربيعي،موقف النخبة اليهودية في العراق من الهوية العراقية ١٩٢٠-١٩٥٢،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة بغداد،كلية الاداب،٢٠١١.

-عبدالرحمن صالح ادريس،سياسة بريطانيا تجاه كرد العراق،اطروحة دكتوراه غير منشوره،جامعة بغداد،كلية التربية ابن رشد،٢٠٠٩.

--صالح حسن عبدالله،تهجير يهود العراق ١٩٤١-١٩٥٢،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة تكريت، كلية التربية ،٢٠٠٣.

-وليم خمو وردا،الحماية الدولية للاقليات(دراسة حالة الحماية الدولية للمسيحيين العراقيين)،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،٢٠١٣.

الكتب العربية والمعربة

-احمد برهان الدين باش أعيان،النشاط الصهيوني في العراق ١٩٤١-١٩٥٢ (أوضاع اليهود العراقيين)،بحث غير منشور،٢٠١٣.

- هـ.أ.ل.فشر،تاريخ أوربا في العصر الحديث(١٧٨٩-١٩٥٠)ترجمة:أحمد نجيب هاشم و وديع الضبع،دار المعارف،القاهرة،١٩٥٨.

-انعام مهدي علي السلمان،بريطانيا وتكوين الدولة في العراق(أثر السير هنري دوبس في السياسة العراقية ١٩٢٣-١٩٢٩)،دار الشؤون الثقافية،بغداد،٢٠١٦.

-اوفرا بينغيو،كرد العراق(بناء دولة داخل دولة)،ترجمة:عبدالرزاق عبدالله بوتاني،دار الساقي،بيروت،٢٠١٤.

-إيستر مائير غليتشتاين،رحيل يهود العراق ١٩٤٨-١٩٥١،ترجمة:مصطفى نعمان أحمد،دار ميزوبوتاميا،بغداد،٢٠١٦.

-اليزابيث بيرغوين،جيرترود بيل من أوراقها الشخصية ١٩١٤-١٩٢٦)،ترجمة:نمير عباس مظفر،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،٢٠٠٢.

- إيناس سعدي عبدالله،تاريخ العراق الحديث ١٢٥٨-١٩١٨،مكتبة عدنان،بغداد،٢٠١٤

-برترام توماس،مخاطر ورحلات في الجزيرة العربية،ترجمة عبدالهادي فنجان الساعدي،دار مصر المرتضى،بغداد،٢٠٠٩.

-حنا بطاطو،العراق-الكتاب الأول (الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية)،٣ أجزاء ،منشورات دار القبس،الكويت،٢٠١١.

-جورج لنشوفسكي،الشرق الاوسط في الشؤون العالمية،ترجمة:جعفر خياط،جزأن،مكتبة دار المتنبي،بغداد،١٩٦٤،ج٢.

-رغيد الصلح،حربا بريطانيا والعراق ١٩٤١-١٩٩١،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،بيروت،٢٠١٣.

- رياض رشيد ناجي الحيدري ، الاثوريون في العراق ١٩١٨-١٩٣٦ ، مطبعة الجيلاوي ، القاهرة ، ١٩٧٧.

-سر ارنولد تي ويلسون،بلاد مابين النهرين بين ولائين،ترجمة:فؤاد جميل،٣اجزاء،دار الشؤون الثقافية،بغداد،١٩٩٢،ج٢.

- سعد بشير إسكندر، من التخطيط الى التجزئة سياسة بريطانيا العظمى تجاه مستقبل كردستان ١٩١٥- ١٩٢٣، منشورات بنگه ژين- مطبعة شفان، السليمانية، ٢٠٠٧.

-سعد سلوم،الأقليات في العراق(الذاكرة-الهوية-التحديات)،مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية،بيروت،٢٠١٤.

شامل عبدالقادر ومحمد جبير،يهود العراق المقدمات التاريخية والخطاب الثقافي،دار الجواهري،بغداد،٢٠١٣.

-عبدالرزاق أحمد النصيري،دور المجددين في الحركة الفكرية والسياسية في العراق ١٩٠٨-١٩٣٢،مكتبة عدنان،بغداد،٢٠١٢.

-عبدالرزاق الحسني،العراق في دوري الاحتلال والانتداب ،جزءان،دار الرافدين،بغداد،٢٠١٣.

-عبدالعزيز سليمان نوار،تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا،دار الكاتب العربي للطباعة والنشر،القاهرة،١٩٦٨.

عبدالكريم الازري،مشكة الحكم في العراق(تحليل للعوامل الطائفية والعنصرية في تعطيل الحكم الديمقراطي في العراق والحلول الضرورية للتغلب عليها،

-عبدالفتاح ابراهيم،على طريق الهند ،دار الشؤون الثقافية،بغداد،بلا.ت.

- عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط٢، بغداد، ١٩٦٧.
-عثمان علي،الكورد في الوثائق البريطانية،مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر،اربيل،٢٠٠٨.
- عديد دويشا،عراق الحقبة الملكية ،ترجمة:مصطفى نعمان احمد،مصر المرتضى،بغداد،٢٠١٢.
-علي محافظة،موقف الدول الكبرى من الوحدة العربية،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،١٩٨٥.
-علي الوري،لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث،دار الراشد،بيروت،٢٠٠٥،ج٤.
-غسان العطية،نشأة الدولة (العراق)،ترجمة :عطا عبدالوهاب،دار اللام،لندن،١٩٨٨.
-صادق حسن السوداني،النشاط الصهيوني في العراق ١٩١٤-١٩٥٢،دار الحرية للطباعة والنشر،بغداد،١٩٨٠.
-طارق مجيد تقي العقيلي،فصول من تاريخ العراق المعاصر،مؤسسة ثائر العصامي،بغداد،٢٠١٤.
-فاروق صالح العمر،العلاقات العراقية-البريطانية ١٩٢٢-١٩٤٨،دار ومكتبة البصائر،بيروت،٢٠١٤.
-فاضل بيات،دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني(رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية،المدار الاسلامي،بيروت،٢٠٠٣.
-اللورد لويد دولبران،العراق من الأنتداب الى الاستقلال ١٩١٤-١٩٣٢،ترجمة:الدار العربية للموسوعات،بيروت،٢٠٠٢.
-م.س.لازاريف،المسألة الكردية ١٩١٧-١٩٢٣،ترجمة:عبدي حاجي،دار الفارابي،بيروت،١٩٨١،ط٢.
-محمد ابراهيم محمد،مقاومة العرب للاضطهاد العثماني،دار الجواهري،بغداد،٢٠١١.
-مير بصري،أعلام اليهود في العراق الحديث،دار الوراق،لندن،٢٠٠٦.
-نبيل عبدالامير الربيعي،اليهود في العراق(منذ السبي الاشوري والبابلي والى تهجيرهم القسري في منتصف القرن العشرين)،دار الرافدين،بغداد،٢٠١٣.
-نوال كشيش محمد الزبيدي،موجز تاريخ اليهود في العراق،دار ضفاف ،بغداد،٢٠١٥.
-نور محمد العبدلي،ساسون حسقيل ودوره السياسي والاقتصادي في العراق ١٨٦٠-١٩٣٢،مكتبة النهضة العربية،بغداد،٢٠١٧.